أهمية المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن

رئيس مهندسين أقدم /حيدر ماجد حسن
محافظة واسط/ الادارة
ماجستير تخطيط حضري وإقليمي

المستخلص

إن المشاركة المجتمعية ضرورة بكونها عملية منظمة تؤكد على دور المواطنين أفرادا وجماعات في عملية أتخاذ القرارات من خلال مساهمتهم بوسائل متعددة بتوفير المعلومات وتقديم الدعم اللازم لاتخاذ القرار. ومن هنا كانت فكرة البحث التي انطلقت من الآتي :

١. المشاركة وسيلة وهدف معا.
٢. الإنسان هدف التنمية وأداتها.

تم التركيز على مفهوم المشاركة المجتمعية وبيان أشكالها، وأنواعها، وأهميتها، وأهدافها، والآثار، والنتائج المتحققة منها، و تم التطرق الى محدداتها ، وتم التأكيد على تحقيق المشاركة الفعالة التي تمكن المواطنين بالتأثير في أتخاذ القرار فضلا عن ضرورة ترسيخ مفهومها لديهم من أجل التزامهم بها من خلال تطوير نظام العلاقات العامة وتمتين الاتصال التي يعد بمثابة المفتاح؛ لمشاركة هادفة للمواطن.

وبما أن البحث يتعلق بتقويم المخططات الأساسية ، فقد تم التطرق الى مفهوم المخطط الأساس ومميزاته ومراحل أعداده والمعايير والقوانين المعتمدة في أعداده وضرورة أشراك المواطن في تخطيط مدينته وتنظيم استعمالات ألأرض فيها وأن لا تقصر مشاركته بمرحلة محددة، بل تم التأكيد على أهمية أن تكون هذه المشاركة منذ المراحل ألأولى، ولحين أعداد المخطط ألأساس بل يتعدى ذلك الى مرحلة التنفيذ وتطرق البحث الى دور المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية الحضرية وكيفية تحقيق شراكة منتجة في مراحل أعداد المخطط الأساس والتركيز على التجارب المتعلقة بهذا الصدد مثل التجربة المصرية وتقييمهافضلا عن التجربة العراقية من خلال توضيح فاعلية المشاركة المجتمعية وبيان الرؤية النقدية لها.

ولمعرفة حقيقة دور المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الأساسية للمدن فقد تم دراسة وتحليل المخطط الأساس لمدينة الكوت ، فقد تم تقويمه بأتباعٍ أسلوب تحليل استعمالات ألأرض في المخطط ألأساسي.

و تم تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة في تقويم المخططات ألأساسية للمدن وعرض الملامح ألأساسية للأنموذج المقترح للمشاركة المجتمعية في ضوء المؤشرات والدروس المستفادة .

Abstract

The need for community participation being organized process emphasizes the role of individuals and groups of citizens in the decision-making process through their participation in various ways to provide information and provide the necessary support to make the decision . Hence the idea of research that started from the following:

١. Participation means and the goal together
٢. The goal of human development and its tool.

The focus was on the concept of community participation and statement forms, types, and the importance, objectives , effects, and results thereof, and touched on the determinants , has been an emphasis on effective participation that will enable citizens to influence decision-making as well as the need to consolidate the concept they have for their commitment to their through the

development of a system of public relations and strengthen the connection that serves as a key ; for meaningful participation of the citizen.

As the search regards the assessment of Master Plan , it has been addressed to the concept of planned basis and its features and stages of preparation, standards and laws adopted in the preparation and the need to involve citizens in the planning of his city and the organization of land uses which should not be limited participation phase specific , but it was stressed the importance that such participation since the early stages , but when the numbers of the Master Plan , but goes beyond that to the implementation stage and touched research into the role of participation in the implementation of urban development projects and how to achieve partnership produced in stages the number of Master Plan and focus on experiments related to this regard, such as the Egyptian experience and its evaluation as well as the Iraqi experience by clarifying the effectiveness of community participation and its critical vision statement .

To know the truth about the role of community participation in the evaluation of the Master Plan for the cities has been studying and analyzing the Master Plan of KUt city, were followers of evaluation method in the analysis of land use master plan.

And was identified obstacles that without achieving effective community participation in the evaluation of Master Plan for cities and offer the basic features of the proposed model for community participation through the lessons and indicators learned.

.

المقدمة

من المعلوم أن كل البرامج المتعلقة بالتخطيط العمراني تضمن تخطيط ومتابعة ومتابعة المشاريع التخطيطية التي تنتهجها الحكومة المحلية انطلاقاً من الاستراتيجيات الاستراتيجيات العامة التي تصاغ لرسم خطط التنمية الشاملة؛ لذا يلزم صياغة برامج برامج مقصة واضحة الأهداف ترتكز على المشاركة المجتمعية ومبنية على أسس عملية أسس عملية تكون ذات علاقة وطيدة بالملامح العامة لخطط التنمية. وتكون عادة عملية عملية إعداد المخططات الأساسية وسيلة لصياغة الاستراتيجيات التنموية في قلب مكاني

مكاني يسهل عملية تحقيق أهداف التنمية التي تضطلع بها البلديات والحكومات المحلية؛ المحلية؛ لذا كان من المفيد إيضاح أهمية تقويم المخططات ألأساسية للمدن وعلاقتها وعلاقتها الوطيدة بخطط التنمية الشاملة ودور المشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف أهداف التنمية بالمشاركة الفعالة في إعداد المخططات الأساسية للمدن بطريقة منهجية. منهجية.

أن أخفاق العديد من مشاريع التنمية الحضرية كانت بسبب غياب أو ضعف دور و فاعلية المشاركة المجتمعية؛ لأن كفاءة تمثيل الأطراف اصبحت ضرورية في المشاركة ؛ لتعبر بصدق عن آرائها وتوجهاتها وتحديد احتياجاتها، ومن هنا يمكن القول: أن التطور والتنمية لا يتحققان من أعلى فقط وإنما تتحقق أيضا من ألأسفل بمشاركة مجتمعية فاعلة للمجتمعات المحلية بمنحها درجة من الاستقلال المحلي والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة بمعنى نقل الصلاحيات في شؤون التخطيط من المركز الى الوحدات المحلية مع احتفاظ المركز بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه.

مشكلة البحث

ضعف أو غياب دور المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الاساسية للمدن واقتصار عملية التقويم على الجوانب الفنية من دون الأخذ بنظر الاعتبار توجهات و رغبات المجتمع

فرضية البحث

المشاركة المجتمعية في تقويم المخططات الاساسية للمدن تساعد على تقليل التجاوزات على استعمالات الارض في المخطط الاساسي للمدينة بما يحقق التوازن المكاني للمدينة .

أهمية البحث

أن أهمية البحث تكمن بأهمية المشاركة المجتمعية من اجل التخطيط السليم بكونها هدفا ووسيلة في آن واحد أذ ترى احتياجات وأولويات المجتمع انطلاقا من أن الإنسان هدف التنمية وأداتها ،كما أنها توطد العلاقة والثقة المتبادلة بين المواطن والهيئات المحلية وتحسن الفهم العام للأهداف وتوفر ظروف ملائمة لإنجازها.

هدف البحث :

تحقيق المشاركة المجتمعية الفعالة في تقويم المخططات الاساسية للمدن من خلال:

١. اتباع المنهج العلمي في التعرف على المشكلات ودراستها وحلها نتيجة الاحتكاك المباشر بالمجتمع .
٢. استثمار المؤسسات والأفراد في العملية التخطيطية المنتجة بإشراك شرائح المجتمع كافة في تحمل المسؤولية والاستفادة من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص في المجتمع و توزيع الأدوار بين الدولة والمجتمع المحلي و تفعيل وتنشيط العمل الجماعي بتطوير آليات التعاون والشراكة.
٣. ضمان شفافية وعدالة توزيع الخدمات بتوقيع كفوء لاستعمالات الارض.
٤. اشاعة قيم الحوار والتشاور والتكافل والانفتاح والتعاون و تثبيت مبادئ وقيم الديموقراطية.
٥. التضامن بين الأجهزة الحكومية والجماعات الأهلية في التنفيذ والمتابعة فيما يخص الالتزام التام بالمخطط الاساس المعد .
٦. الاحتمال الأقوى لاتخاذ القرار السليم الصائب؛ لأنه سيكون نابعاً من حاجات و رغبات المجتمع
٧. حسن تدبير الشأن المحلي.

٨. توقيع كفوء لاستعمالات الارض بالمشاركة مما يساهم في انعاش الأنشطة الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والرياضية وسائر الفعاليات المجتمعية.

٩. الاستغلال الأمثل للموارد والاختصاصات والمؤهلات والخبرات المتوافرة في مجال تقويم المخططات الاساسية .

١٠. اقتناع المواطن بالمساهمة في تنمية مدينته ومشاركته في رفع مستواها.

منهجية البحث

أعتمد البحث على المنهج التحليلي القائم على أعداد أساس نظري بشأن عنوان البحث وتحديد آليات التفاعل الإيجابي لدور وتأثير المجتمع في تقويم المخططات ألأساسية للمدن وقد أستند هذا التحليل بدراسات ميدانية للتجربة المصرية وكذلك إبراز لأهم ملامح التجربة العراقية .

ومن ذلك تم التوصل الى الاستنتاجات و التوصيات اللازمة .

المبحث الأول : المشاركة المجتمعية

١-١ تمهيد

تعد المشاركة بمفهومها الواسع عن حقيقة متجسدة في واقع الحياة الإنسانية على الصعد والمستويات المختلفة ، ألا وهي أن انجاز أي نشاط أو بذل أي جهد لا يتم الا باقترانه بجملة من العوامل المتساندة .

وهكذا " فالمشاركة المجتمعية" لم تطلق كمفهوم مجرد خال من العناصر والمتغيرات بل العكس تماما ، وكان الفرد ولم يزل هو الحافز الرئيس وراء تلك الحاجة وبخاصة بعد إدراكه لحقيقة أن مستقبل الوجود الإنساني والبناء مرتبط اشد الارتباط بمسالة التعاون والمساندة . على وفق التطورات في كم ونوع الأهداف التي يسعى أليها الإنسان مقارنة بقدراته .

ولا تزال " المشاركة "كأفكار وتطبيقات بحاجة إلى مزيد من اهتمام الباحثين منهم من اجل تحديد أكثر دقة للأطر التي تحكمها ، فسواء عني بالمشاركة العاملين أو المواطنين ، وسواء قصد بها مشاركة على النطاق المحلي أو مشاركة عامة ، فهي في هذا وذاك لاتزال من المجالات الرحبة بجانبيها النظري والتطبيقي .

وانسجاما وهذا التوجه فقد ركز هذا المبحث على مفهوم المشاركة وأهميتها بالتخطيط ،وكما يأتي:

١-٢-ماهية المشاركة :

لا يوجد أتفاق بين الباحثين على تعريف محدد لمفهوم المشاركة بسبب تعدد المدارس و ألأنظمة الفكرية التي تناولت هذا المفهوم.

أذ وردت في عدد من المصادر العلمية تعريفات متعددة للمشاركة تحت مسميات مختلفة منها " مشاركة المواطن ، المشاركة العامة ، المشاركة الجماهيرية ، المشاركة الشعبية .. " ، ومضامين تلك التعاريف تختلف نسبيا أو كليا بما يتلاءم والاساس الفكري للكاتب " أداري ، اجتماعي ، سياسي ... " وسنورد عدد منها على سبيل المثال وليس الحصر .

ورد تعريف المشاركة باديء الأمر مقرونا بمفهوم تنمية المجتمع، ولعل من التعريفات الرائدة في هذا المجال هو التعريف الذي اورده الدرفير "Alderfer" اذ عرف تنمية المجتمع على أنها " العملية التي يمكن بها تحقيق تعاون الجهود المجتمعية مع الجهود الحكومية في الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، من اجل تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي "[١] . يبرز التعريف أشارة ضمنية واضحة الى " المشاركة المجتمعية " لان تحقيق التعاون الفعال لا يمكن ان يتم الا بالمشاركة. وقد اخذت مفاهيم المشاركة تتبلور فيما بعد بشكل واضح واكثر تحديد .

ويرى الباحث أن التعريف يعبر عن صورة مثالية للمشاركة اكثر مما هي واقعية واقعية بدليل ان قيام المشاركة على " الشعور بالمسؤولية الاجتماعية " فقط يضفي عليها

عليها سمة الطوعية الذاتية غير الموجهة ، وبمعنى اخر ان مشاركة المواطن في ضوء ضوء هذه الاعتبارات ممكن ان تتحقق ولكن في نطاق ضيق وغير منظم في حين يمكن يمكن توقع مشاركة اكثر اتساعا وتنظيما في ظل اسس ووسائل قانونية وتنظيمية محددة الى محددة الى جلب توخي الوعي الفردي وروح الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى المواطن المواطن .

وهناك من يرى ان المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد فهي " هدف" لان الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من اجل مجتمعهم ، وهي "وسيلة"؛ لان عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس اهميتها ويمارسون طرقها واساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم [٢] . ان عدها (هدفا) لا يعني ارتباطها بمدة زمنية محددة أذ تنتفي او تقل الحاجة اليه بعد تحققه ، كما انها ليست كأي " وسيلة " تقليدية يتم الاستعانة بها لمقتضيات ظرف معين ويستغنى عنها بعد زوال الضرورة ، بل هي هدف ديناميكي متجدد باستمرار ووسيلة اساسية ارتبطت بمبررات وجود ديمقراطي اشتراكي مزدهر .ومن التعاريف الاخرى والتي تتلاءم مع أهداف البحث التعريف التي يرى ان المشاركة المجتمعية تعني تفاعل واشراك أكبر عدد ممكن من ابناء المناطق المحلية في وضع وتنفيذ المشروعات الرامية إلى خدمتهم ورفع مستوى حياتهم ([٣]) .

ويرى الباحث إن هذا التعريف يؤكد على ضرورة المشاركة المجتمعية في مرحلة الصياغة والتنفيذ وهذا ما يتلاءم مع المداخل الحديثة في التنمية التي تؤكد على اهمية ان تبدأ التنمية السليمة من القاعدة الى القمة (bottom – up) (من الاسفل إلى الاعلى) ويمكن أضافة مرحلة اخرى إلى الصياغة والتنفيذ هي المتابعة والرقابة على حسن التنفيذ . وبذلك فان عملية المشاركة تجري في مراحل صنع السياسة العامة المحلية كافة.

وفي أطار تقويم المخطط ألأساس للمدينة يرى الباحث بانه يمكن تعريف المشاركة بانها عملية منظمة للتعليم والتعاون المشترك أذ يصبح للمختصين والمستعملين فرصة العمل معاً على خلق مخطط أساسي للمدينة يدرج القيم والمعرفة، الخبرة والقرار الأفضل ويعكسها في الوقت المناسب وبصورة شفافة.

١-٣ المشاركة في التخطيط

هناك وجهتا نظر في هذا الصدد ترى الأولى أن للجمهور كل المسؤولية لوضع الهدف واتخاذ القرار ، وترى الثانية بان المواطنين لا يعرفون حقيقة ماذا يريدون و من الضروري ان يتدخل المخطط لإخبارهم. أننا نرى ان ترك الأمور للجمهور وحده،ومن دون تدخل ألآخرين ؛ستكون نتائجه غير محسوبة العواقب وبالمقابل يكون انفراد جهة التخطيط وبدون الاستئناس برأي الجمهور أمر بالغ الخطورة .كل ذلك يؤكد أن المشاركة هي البديل الأفضل .

وقد اتفق كل من لوثلس"Luthans" وبلوورس"Blowers" وايرلند "Irland" في تعريف المشاركة من زاوية التخطيط لاتخاذ قرار إذ يرى الأول بان المشاركة كأسلوب تعني "استخدام الأفراد أو الجماعات في عملية اتخاذ القرار، ويمكن أن يكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي .."[٤] ، ويرى الثاني أن المشاركة العامة ينظر أليها المخططون على إنها العملية التي تعطي الشرعية لأعمال القرار كذلك فهي العملية التي تبحث عن الإجماع التي بوساطته يتم التخلص من المعارضة للتوصل إلى القرارات النهائية [٥]. ويرى الثالث أن مشاركة المواطن تعني الاستخدام الفعلي للجماعات الوطنية في تخطيط واتخاذ القرار .[٦]

١-٤ أنواع المشاركة

نشأ مبدأ التعاون والمشاركة مع نشوء الانسان عبر عن صوره المختلفة طبقاً لمعيشته الجماعية وانجذابه للعيش والعمل ضمن جماعات كانت قليلة في بادئ الامر وتطورت حتى تكونت المستقرات والمدن الكبيرة ويظهر هذا في البلدان بصورة واضحة في المجتمعات المتخلفة وخصوصاً الفطرية والبدائية. وهناك انواع من المشاركة تتلخص في الآتي[٧] :

١. المشاركة عن طريق الممثلين.
٢. المشاركة لتعليم العامة.
٣. المشاركة بالمشورة.
٤. المشاركة لإثبات الحجج والبراهين بالمناقشة (الجدلية).
٥. المشاركة عن طريق التصويت.
٦. المشاركة بالفعاليات.

١-٥ متطلبات المشاركة المجتمعية

هناك ثلاثة شروط مرجعية تشكل في مجموعها المتطلبات الأساسية لفاعلية عملية الحوار والمشاركة، والتي بدونها تصبح هذه العملية عديمة الجدوى [٨]:

- الشرط الأول يرتبط بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الحوار والمشاركة والتي تتمثل في مبدأ قبول تعددية الأطراف بأهدافها ومصالحها المختلفة، والاقتناع بجدوى تلك في ترشيد صناعة القرار من خلال اتفاق تشاركي يجمع بين تلك الأطراف.
- الشرط الثاني يرتبط بالقضية التنموية، التي تتطلب المشاركة المجتمعية، من حيث وضوحها وتوافر المعلومات الأساسية عنها ومن ثم إتاحتها لكافة الأطراف المعنية بالقضية في إطار من الشفافية.

- الشرط الثالث يضمن تمثيل الأطراف المختلفة كي تعبر بصدق عن رؤاها وتوجهاتها وبما يمكنها من المشاركة الفعالة في الحوار والتفاوض.

والمشاركة هنا لا يقصد بها مجرد تلبية النداء لإداء الواجب او المساهمة لدوافع اجتماعية او سياسية او اقتصادية او غير ذلك، وانما لا بد ان تكون المشاركة هي المشاركة الضميرية او الوجدانية (Conscious Participation) التي بواسطتها يندفع الانسان نحو التطوع في العمل راحة لنفسه وحباً للآخرين، وولاءاً لوطنه، بعيداً عن الشكلية او المظهرية او دوافع تحقيق مكانة اجتماعية او كسب اقتصادي، ورغبة من الجماعة في تحقيق نموذج تنموي إيجابي.

وبهدف تحقيق مشاركة مجتمعية حقيقية في مشاريع التنمية المحلية من الضرورة القيام بأعمال تشمل: (٩)

١. بناء استراتيجية ووضع الخطط الشاملة والمرحلية والإجرائية.
٢. توافر الدعم والتأييد، واستثمار الوقت والجهد.
٣. إصدار الأنظمة واللوائح التنظيمية للشراكة و تحديد الاختصاصات ونظام الاشراف والتقويم والمتابعة.
٤. توضيح مفهوم الشراكة ووضع هيكلتها و إشهار مؤسسات الشراكة ووضع لوائحها التنفيذية تقديم مختلف التسهيلات لتحقيق الشراكة الحقيقية.
٥. تقديم الاستشارات القانونية والفنية.
٦. التأهيل والتدريب والتوعية والتثقيف والتحفيز والتشجيع على المشاركة الفاعلة.
٧. التفويض والتمويل.

١-٦-مبررات المشاركة في التخطيط :

ان للمشاركة المجتمعية في التخطيط عدة دوافع على مستوى المواطن فهي ذات ابعاد سياسية واجتماعية منها العمل من اجل الصالح العام ، وحب العمل مع الاخرين ومزاملة الاصدقاء ، والرغبة في كسب شعبية بين المواطنين او الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات المختلفة ، والدافع الذاتي للمشاركة بوجود حاجات اجتماعية تتمثل بالانتماء ، وحاجات التقدير وتحقيق الذات ، وحوافز مادية ومعنوية اما العوامل الاجتماعية التي تشكل دوافع اساسية للمشاركة فمنها ما يأتي :[١٠]

١. ايجاد قنوات تكون بها المشاركة الفعلية الايجابية في التخطيط وليت المشاركة الشكلية ، وتعد المجلس المحلية المنتخبة والمنظمات والجمعيات على اختلافها خير امثلة معبرة عن هذه القنوات .
٢. وضع تشريعات تؤكد وتحمي المشاركة في التخطيط .
٣. وضع إستراتيجية اجتماعية تعمل على إزالة معوقات المشاركة في التخطيط .

٤. تأكيد القيم المجتمعية النافعة في العملية التخطيطية .
٥. مساعدة المواطنين على المشاركة بالتدريب والتعليم والتوجيه .. الخ.

١-٧ أهداف المشاركة في العملية التخطيطية:

هناك اهداف عديدة تدعو المخططين لإدخال المشاركة في العملية التخطيطية منها[١١]:

١- التعليم المتبادل:

هو من الاهداف الاساسية التي تؤكد اهمية تحس الاهداف والمعلومات التقنية وألأس العملية بين المخطط والناس، ويعطي الفكرة الواسعة للعاملين في التخطيط على طبيعة المشروع واوضاعه.

٢- توسيع الفضاء التخطيطي:

نتيجة التعليم المتبادل تتكون سعة الحوادث في العملية التخطيطية.

٣- بيانات اضافية:

يستطيع المخططون استطلاع الآراء وكسب المعلومات من الناس الذين تكونت لديهم عبر سنوات عديدة من الخبرة جراء تعاملهم مع البيئة.

٤- الخبرة التقنية:

يمتلك المجتمع على الدوام جزءا من الخبرة التقنية في اطار تنمية المشروع اذ يمكن اشتراكها في العملية.

٥- الطاقة الابداعية:

وتظهر عدد من الحلول الابداعية من اقتراح العامة.

٦- البيانات الاجتماعية:

ان القيم والاهداف والاتجاهات ومصادرها واسبقياتها تعد من المدخولات القطعية في المشروع لذلك لابد من استنقائها من مصادرها الاساسية وهم الناس انفسهم.

٧- الحلول الادارية:

وتتعلق بحلول مشكلات البيئة التي ترتكز في تغير سلوك الناس ويحدث في حالة اهتمام الناس وادراكهم لمستوى معين يؤدي الى ظهور سلوك جديد.

٨- القبول:

تنمي المشاركة والقناعة لدى المخططين في كونهم يتجهون نحو حلول المشكلات الحقيقية للمجتمع.

٩- حل التناقضات:

ان التعليم المتبادل يحل التناقضات بين الجماعات المختلفة وتتم عن طريق المشاركين والادارة .

١-٨ محددات المشاركة المجتمعية في التخطيط

كما ان هناك عوامل مشجعة للمشاركة فهناك عوامل معوقة أيضا منها محدودية المشاركة وقصرها على انشطة غير تخطيطية ، وضعف الدعم والاهتمام التي توليه الجهات ذات العلاقة للمشاركة في العملية التخطيطية ،والاستجابة الضعيفة من لدن المواطنين نتيجة لعوامل اجتماعية وتربوية وسياسية ، والصيغ التقليدية التي قد تنفر المواطنين وتضعف الثقة بين اطرافها. ويحذر ابلبي "Appleby" من خطورة الغموض وعدم الملائمة التي قد ترافق المشاركة العامة التي تزداد كلما قل البحث عن صيغ ديمقراطية اوسع. (١٢)

وعلى النقيض من ذلك ، تبدو المشاريع التشاركية فعالة نسبيا أذ يزداد تقدم وانتشار التنمية الاقتصادية .

و لابد من توافر أفق طويل الأمد لمجابهة أوجه قصور المشاركة . والأرجح أن يؤدي نفاد الصبر إلى نتائج سلبية ويتسبب في ظهور خيبة الأمل .

١-٩-مبررات وجود العلاقات العامة في العملية التخطيطية :

لكي يكون الفهم اكثر وضوحا لتأثير العلاقات العامة في العملية التخطيطية لابد من عرض سريع لأهم مبررات وجودها وكما يأتي :-

١- من المهام الاساسية هي القيام بإعلام المواطنين عن ماهية النشاط ومدى تأثيره عليهم ،على الرغم من ان الاتفاق حول انواع المعلومات التي يمكن إعطاءها بوسطة الهيئات الحكومية لم يتم بعد بشكل نهائي (١٣) .

٢- تعتمد فاعلية خدمات المعلومات الرسمية التي تقدمها الادارة وزيادة الفهم الشعبي للعملية التخطيطية منها بوجه خاص على الفعاليات التي يضمنها نشاط العلاقات العامة .

ولكي تكون الاهداف التي يتم تحديدها اكثر دقة فينبغي ان تكون عملية مع الاخذ بالاهتمام عوامل الزمن والمال والجهود ومجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ايضا ومن تلك الاهداف ما يأتي (١٤) :

١- ابقاء المواطنين على اطلاع دائم ومستمر على سياسات المجلس المحلية وانشطتها وذلك بتزويدهم بمعلومات كافية ومستمرة .

٢- تنوير المواطنين بالطريقة التي يعمل فيها نظام الحكم المحلي وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم .

٣- اعطاؤهم الفرصة في التعبير عن آرائهم بشان المشاريع الجديدة المهمة قبل اتخاذ القرارات النهائية من المجلس المحلية وذلك باعتماد القنوات التي يمكن المواطنين التأثير بها على سياسة واداء الحكم المحلي .

١-١٠ أهمية الاتصال في التطور الحضري

ومن النتائج الايجابية التي تترتب على استخدام وسائل الاتصال الجماهيري ما يأتي: -

١- تكون ذات فائدة كبيرة في عملية اتخاذ القرارات المحلية التي ينبغي ان تتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أهم أهداف المخطط الأساس للمدينة .

٢- تستطيع تلك الوسائل تهيئة المناخ الملائم للتنمية اذ يمكنها ان تساهم مساهمة كبيرة في تبويب وتحليل المعلومات المتاحة للمواطنين كما ونوعا ،والمساعدة في تركيز الانتباه على المشكلات الحضرية واهدافها [١٥] .

٣- تكوين ثقافة تخطيطية واسعة بتنمية الايمان بقدرة المواطنين في التأثير على التخطيط .

٤- تكوين وجهات نظر ومواقف ايجابية اكثر وعيا نحو السلوك التنظيمي والاداري للسلطة التنفيذية .

٥- المساعدة على حل المشاكل الحضرية التي تواجه تقويم المخطط الأساسي للمدينة.

المبحث الثاني : المخطط الأساس للمدينة والمشاركة المجتمعية

٢-١ تمهيد

مما لا شك فيه أن المخطط الأساس هو برنامج عمل وخطة لتطوير المدينة ، إذ يشتمل –كما هو معلوم – استعمالات الأرض المختلفة ونظام الحركة .وبالتالي يجب أن يكون للمشاركة المجتمعية تأثيرا فعالا في أعداد هذه الخطة لأنها من مستلزمات المقاربة الإدارية التحتية التي تعتمدها عملية البناء والتطوير من خلال توافر فرص متكافئة لتمكين السكان من المشاركة بأعداد الخطط تحقيقا لمبدأ التخطيط بالمشاركة انطلاقا من المقولة "أن الأسان هدف الخطة وأداتها" ، لذا نجد أن المجتمعات القائمة على ثقافة المشاركة المجتمعية هي أكثر المجتمعات تقدما....وانسجاما مع هذا التوجه فقد تطرق هذا المبحث الى ألأمور المحيطة بالموضوع وهي كالآتي: .....

٢-٢ ما هو المخطط الأساسي :

هناك تعريفات متعددة لمفهوم المخطط الأساس توصل إليها الباحثون المهتمون بموضوع التخطيط الحضري ، فيعرفه كاتانيس بأنه " مخطط شامل يهدف إلى توجيه نمو وتنمية المدينة عمرانيا لمدة ا لـ(٢٠ –٣٠) سنة القادمة ، ومن أجل ذلك فإنه يعمل على تنظيم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية في المدينة وتوجيهها لما يضمن زيادة كفاءتها وبطريقة متوازنة [١٦] . وبذلك ينبغي على المخطط الشامل أن يمتلك مجموعة من الأهداف البعيدة المدى وأن يحدد سياسة الوصول إليها .

كما إن المخطط الأساس هو برنامج عمل وخطة لتطوير المدينة بتحقيق مجموعة مجموعة أهداف يضعها المخطط وتوافق عليها الجهات ذات الشأن لتصبح قانونا ملزم ملزم التنفيذ[١٧] . ويتضمن المخطط الشامل عرضاً للتركيب العمراني للمدينة وقياساً لاتجاهات التنمية وتحديداً للأهداف القصيرة والبعيدة المدى للنمو والتغير المستقبلي

وتوصيات خاصة بشكل خرائط وجداول وأشكال تحدد المخطط وتثبت معايير الكثافة الكثافة لاستعمالات الأرض المختلفة بمساعدة المخطط [١٨] .

ويتبين مما ذكر في أعلاه بأن المخطط الأساس هو : أداة للسيطرة على مسار نمو المدينة وتطورها وتوزيع الفعاليات والأنشطة فيها على وفق برنامج زمني يضمن النمو السليم للمدينة والقيام بوظائفها على الوجه الأكمل .

٢-٣مميزات المخطط الأساس للمدن

تتميز المخططات الأساس للمدن بالجوانب الأتية[١٩] :

أ- الشمولية : وتضمن وضع سياسة متكاملة لجميع الاستعمالات الحالية للأرض من المدينة بتوزيع جميع الفعاليات المختلفة وبشكل يتسم بحسن التوزيع الوظيفي .

ب –طول الأمد : ان المخطط الأساس يتسم بكونه طويل الأمد .

ج- المرونة : ان المقترحات التخطيطية والتصميمية ليست مقترحات جامدة بل هي مرنة قابلة للتطور والتعديل ، إذ أنها تعزز المبادئ الأساسية وتوجيهات التصميم لكي تبقى ثابتة بالرغم من تبدل الأوضاع والظروف والآراء.

د- العملية من حيث التنفيذ : ان تنفيذ المخطط الأساس يعتمد على إجراءات عديدة تتخذ وتطبق أهمها :

١- وضع القواعد التي تؤمن الرقابة على الاعمار والتطور .

٢- التخطيط المالي وإيجاد المصادر المالية للإعمار .

٣- الاستناد إلى أسس تخطيطية تكفل تحقيق الأهداف المطلوبة في جميع استعمالات الأرض .

٤- الدعم والامكانية التي يعتمد الأساس القانوني المناسب عند تنفيذ كل ما يتطلبه التخطيط ويجب أن تكون القرارات والشروط المهمة والواردة في التصميم تعبر عن قواعد التشريعات التخطيطية مستقبلاً .

٥- استيعاب الموروث التخطيطي والمعماري ومزاوجته مع التطوير التي يهدف إليه يهدف إليه المخطط الأساسي[٢٠].أذ أن الأصالة لا تنفي المستقبل والتقدم

والتقدم والتغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي بل هي نوافذ مفتوحة نحو نحو المستقبل والتقدم.[٢١]

٦- المشاركة الجماهيرية لعمليات التخطيط في كل المراحل بصورة مباشرة أو غير مباشرة

٢-٤ المعايير التصميمية في المخطط الأساسي

تعد المعايير الخاصة بالتخطيط الحضري المستخدمة في المخطط الأساس أحد الوسائل المهمة في حساب الاحتياجات المستقبلية لاستعمالات الأرض المختلفة ، فضلا عن أهميتها في تقييم مستوى الخدمات المتوافرة ومدى كفايتها .

وقد اقترح عدد من الباحثين أن تستوفي المعايير التخطيطية والتصميمية الضوابط الآتية[٢٢]:

أ- يجب أن يكون تنفيذها ممكناً على مستوى القدرة الإدارية التي يمكن توقعها بصورة معقولة .

ب- يجب أن تكون تكاليف ادارتها منطقية في ضوء الامكانيات المالية .

ج- يجب أن تكون مجموعة السياسات التي تتناول استعمال الأراضي متماشية مع الإطار العام والنهج المتبع.

وعلى سبيل المثال عند وضع المقترحات التخطيطية للمساحات السكنية يؤخذ بالاهتمام عدد من المعايير المهمة منها :

أ-سهولة الوصول إلى وسائط النقل العام ، أي تجميع مساحات سكنية بكثافات عالية بالقرب من الموقف ومحطات النقل العام .

ب-مسافة السير إلى مراكز الأحياء ومرافق وحدة الجيرة .

ج- المرافق الترفيهية وقرب المساحات الخضراء سواء الموجودة منها حالياً أو المقترحة.

د- سهولة الوصول إلى المراكز التي تتركز فيها فرص العمل أو إلى أماكن قريبة منها .

هـ .– المساحات التي تخص للفرد بحسب العامل الاقتصادي الاجتماعي ومعيار الخدمات بكل أنواعها .

٢–٥ مشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط للتطوير الحضري :

تعود البدايات الأولى لظهور المشاركة في التخطيط المعاصر الى قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر عام ١٩٤٧ م الذي أشار بشكل واضح وصريح الى ضرورة مناقشة واستشارة أصحاب العلاقة في موضوع التخطيط كضمان لنجاح عملية التخطيط للتنمية(٢٣).

يبدو ان مشاركة المجتمعات المحلية في عملية التخطيط للتطوير الحضري تمثل اليوم اكثر المواضيع تعقداً في مجال التخطيط بل أنها تشكل موضوعاً رئيساً ضمن الجدل القائم بين الجهات المانحة وصانعي القرار والعاملين والباحثين المختصين بالمجتمعات المحلية والمتعلق بالمناهج اللازم اتباعها في سياسات التنمية .

٢–٦ تأثير المشاركة المجتمعية في التخطيط للتنمية الحضرية

تتسم عملية التطوير الحضري بالصعوبة والتعقيد وتتطلب توافر لدى قائمه على النظرة الشاملة لأبعاد التطور العام سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا اما العوامل الاساسية لنجاح هذه العملية فهي :–

١– الدعم المركزي القائم على توافر الظروف القانونية والتنظيمية والمادية لعملية التطوير .

٢– الاسناد الجماهيري النابع من الوعي بأهمية التطوير والحاجة الماسة له

٣– توافر الشروط العلمية والامكانات العملية اللازمة لأغراض التخطيط والتنفيذ .

ومن ثم يشكل تأثير المواطنين ركنا اساسيا في نجاح برامج التطوير على الصعد المحلية المحلية سواء كان التطوير شاملا او جزئيا ، مرحليا او استراتيجيا ، ومهما بلغت تلك البرامج من تقنيه عاليه او لدى علميه متطورة فإنها لا تستطيع الاستغناء عن هذا

هذا التأثير لأنها بدونه ستكون عاجزه عن تحقيق اهدافها . كما ان الدروس الاساسية الاساسية التي ينبغي الاستفادة منها هي ان المواطنين الذين ينتفعون من برامج التطوير – ذات الصفة المجتمعية – يجب ان يكونوا اكثر قدره وفاعليه على المشاركة في المشاركة في صياغة تلك البرامج وتطبيقها اذ ان مثل هذه المشاركة تعد عاملا مهما مهما جدا في قيادتهم بسهوله وبأقل مشاكل ممكنه بالشكل التي يهيئ المستلزمات البشرية. البشرية.

٢-٦-١ تأثير الحوار والمشاركة في مشاريع التنمية الحضرية للمدينة المصيرية

البحث في هذا الجزء الى رصد وتحليل تأثير الحوار والمشاركة في مشاريع التنمية الحضرية للمدينة المصرية بالتطرق لمشروع حي التراث بمدينة الاقصر , وذلك بغرض القاء الضوء على تأثير المشاركة المجتمعية كآليه فعاله في تحقيق أهداف هذا المشروع.

٢-٦-١-١ تجربة احياء وتطوير حي التراث بمدينة الاقصر

تشكل هذه التجربة احد مشاريع حماية التراث التاريخي التي تولدت من مشروع التنمية الشاملة لمدينة الاقصر التى بدأ عام ١٩٩٦ من التعاون بين البرنامج الامم المتحدة الإنمائي ووزارة التعمير والمجلس الاعلى لمدينة الاقصر.

يشكل النمو العمراني العشوائي – في المحيط المباشر للمناطق الاثرية – تهديدا لوحده الموارد التاريخية بحي التراث وخلفيتها , أذ زحفت تلك العشوائيات قرب معبد الكرنك كما ادت شبكات الصرف الصحي المتهالكة الى تآكل أعمدة المعبد . أدى النمو العشوائي كذلك الى ظهور مشاكل فى حركة وانتقال السائحين وقصور الخدمات السياحية الحديثة بالمنطقة [٢٤] من هنا كانت أهمية إحياء وتطوير حي التراث من الخطة التي يتبناها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التعمير التي لا تستهدف حماية المنطقة الاثرية فقط وانما تعمل ايضا على رفع مستوى المعيشة وتوافر الخدمات والتسهيلات اللازمة للسائحين , وذلك بسلسلة من البرامج والمشاريع التي يمكن عرضها فيما يأتي [٢٥] :

١. ترميم عناصر المنطقة الاثرية التي تشمل –فضلا عن المعابد –طريق الكباش الواصل بين معبدي الكرنك والاقصر.
٢. إخلاء السكان من المحيط المباشر للمعابد (خاصة منطقة شمال الكرنك) ونقلهم الى المنطق المقترح تنميتها شمال مدينة الاقصر .
٣. حماية وتطوير القطاع القديم والمركز التقليدي للمدينة .
٤. نقل قسم من المباني الحكومية التي تتعارض مع هوية المدينة – الى الاقصر الجديدة – وتخصيص المساحات الناتجة لإقامة المنطق المفتوحة والخضراء ومركز المؤتمرات ومركز الزوار ومركز خدمة السائحين ... الخ.

٥. تطوير نظام الحركة والمرور وانشاء مرسى جديد للفنادق العائمة .
٦. وضع نظام لإدارة التنمية المستدامة لدعم اعمال الحفاظ على حي التراث.

وقد تم تصميم الهيكل التنظيمي ونظام العمل بالمشروع في اطار الاعتماد على اليه " الحوار والمشاركة " بمجموعات عمل مع إعطاء دور محوري للاستشاري في عملية اعداد المخططات اللازمة لتنمية المدينة فضلا عن أعداد خطة تنمية حي التراث . وفى هذا الاطار فقد تم تشكيل مجموعة عمل تخص بالتراث الثقافي وعمد في تشكيلها توافر نوع من التمثيل المتوازن لكل الاطراف المعنية مع العلم ان حي التراث يمثل حالة شديدة الخصوصية من حيث تداخل مسؤوليات العديد من المؤسسات الحكومية على المستوى المحلى والمركزي (المجلس الاعلى للآثار ... وزارة الثقافة ... وزارة السياحة .. التنمية المحلية ... وزارة البيئة ... وزرات الخدمات ...الخ), وبما يتطلب بالضرورة وجود نوع من التنسيق والتكامل والمشاركة لصياغة تصور مستقبلي متفق عليه يتوائم مع المشاكل الضاغطة والتطلعات المستقبلية.

وقد تم تمثيل الاطراف الفاعلة كافة في مجموعة العمل بحيث ضمت ممثلي المجلس المجلس الاعلى لمدينة الاقصر والقيادات الشعبية والجمعيات الاهلية وجمعية المرشدين

المرشدين السياحين والمجلس الاعلى للآثار وهيئة التنمية السياحية وادارات المرافق المرافق والخدمات وتفتيش أثار الاقصر .

وقد عقدت مجموعة العمل اجتماعات منظمة يدير الحوار فيها ممثلي جهاز بحوث ودراسات التعمير (إدارة المشروع) وبحيث يمكن تحديد تناقضات المصالح المختلفة ومحاولة حل تلك التناقضات وتحقيق توازن المصالح في اطار الاهداف التي يسعى لتحقيقها المشروع . وقد تطلبت ادارة الحوار تهيئة الاطراف للمشاركة كافة والتفاعل (في عملية اعداد وتنفيذ الصور التخطيطي للمنطقة) بتدريب قيادات الاجهزة التنفيذية والشعبية والقيادات المحلية على المشاركة والعمل الجماعي والممارسات التفاوضية الفعالة.

وفى هذا الاطار فقد تم اعداد المخطط العام الشامل للمدينة , ويجرى حاليا اعداد المخططات التفصيلية للمناطق التي يأتي في طليعتها منطقة شمال الكرنك كمرحلة اولى من مشروع حي التراث[٢٦].

٢-٥-٢ التشخيص العام لتجارب بناء أشكال للحوار والمشاركة في مصر

في إطار دراسة وتحليل مجموعة المشاريع التي تضمنتها التجربة المصرية بصفة عامة ومشاريع احياء المركز التاريخي القديم لكل من مدينتي القاهرة والاقصر بصفة خاصة وكذلك أشكال المشاركة لكل منها , فانه يمكن تلخيص مجموعة من النتائج التي ترصد الملامح الأساسية للمشاركة ، وكذلك خصائص تأثيرها الوظيفي في عملية التنمية الحضرية ، وذلك على النحو الآتي :

١. إن التجارب المختلفة لتحقيق أشكال من المشاركة تمثل في واقع الأمر محاولات للتغلب على مشاكل هيكلية قائمة في نمط إدارة التنمية الحضرية بوجه الحضرية بوجه عام ، تتمثل في المركزية الشديدة وانعكاساتها على غياب غياب التنسيق بين القطاعات الحكومية على المستوى المحلي وبينها وبين المجتمع،فضلا عن تهميش دور هذا المجتمع المحلي في صناعة القرار وعليه؛ وعليه؛ فإن محاولات تخليق أشكال للمشاركة أيا كان مصدرها ومنطلق

المبادرة فيها فإنها تعبر عن حركة في اتجاه تقليل الآثار السلبية لهذه الاختلالات.

٢. إن التجارب المختلفة لا يمكن فهمها وتحليلها إلا من التحديد والتحليل الدقيق لمصالح وتوجهات كافة الأطراف المعنية وطريقة تعبيرها عن هذه المصالح ولاسيما فيما يتعلق بالأطراف الأساسية القوية التي في الأغلب ما تملك من دون غيرها زمام المبادرة ، و من ثم – تتحكم إلى حد كبير – في شكل وطبيعة ونتائج عملية المشاركة.

٣. إن عمليات المشاركة في مشاريع التطوير و التنمية الحضرية بمستوياتها كافة لا يمكن فهمها على أنها عملية سلسة للتلاقي والحوار بقدر ما يمكن تحليلها وفهمها في ضوء مدخل حل التناقضات أو النزاعات التي تدخل فيه كل الأطراف في عملية حوار تفاوضي من أجل تحقيق مصلحها ، وتنتهي بتحقيق اتفاق يعكس حالة نسبية من توازن المصالح معبرة عن القوة النسبية لكل طرف في مواجهة الأطراف الأخرى. وتعبر القوة النسبية عن قيمة ما يمتلكه كل طرف من عناصر القوة (موارد – تمويل – معلومات – قوة تأثير خارجي – تحالفات – ... الخ).

٤. إن قوة كل طرف في مقابل الأطراف الأخرى تعتمد على العديد من العوامل ...

أهمها:

أولا : تنظيمه الداخلي ...

ثانيا :وعيه وإدراكه بعناصر قوته وعناصر قوة الأطراف الأخرى

ثالثا: كفاءة وفاعلية ممارساته التفاوضية.

ولهذا فإن أطراف المجتمع المحلي الأقل تنظيما والأقل وعيا في الأغلب ما تكون هي هي الجلب الأقل قوة في مواجهة المؤسسات الحكومية آو الخاصة الأكثر تنظيما وإدراكا وإدراكا لمصلحها ، الأمر الذي يتطلب في كثير من الأحيان خلق شبكة من التحالفات مع

التحالفات مع أطراف أخرى لاستحداث قوة تفاوضية أفضل (جامعات – مراكز بحوث – بحوث – جمعيات أهلية مركزية ... الخ) .

٥. إن مجرد دخول مجموعة من الأطراف في حوار تفاوضي قد لا يمثل مشاركة حقيقية ، فعملية المشاركة لا تكتسب طبيعتها الحقيقية إلا بتوافر مجموعة من الاشتراطات أهمها :

أولا: أن تكون المعلومات عن القضية متاحة للأطراف المعنية

ثانيا: أن تكون الأطراف المعنية على وعي تام بمصلحها و لديها الرغبة في الحركة من أجل تحقيق هذه المصالح بالحوار التفاوضي .

٢-٦- آلية إعداد المخططات الأساسية للمدن في العراق

ان الجهة الرسمية المسؤولة عن إعداد المخططات الأساسية في العراق تتمثل بالمديرية العامة للتخطيط العمراني والدوائر التابعة لها في المحافظات، اذ يوجد تمثيل لهذه المديرية ضمن كل محافظة يكون مسؤولا عن متابعة وانجاز ما يتعلق بالمخطط الاساس للمدن في تلك المحافظة.

لقد تبعت هذه المديرية الى العديد من الوزارات على مختلف الحكومات والتغيرات السياسية التي مرت على العراق، في الوقت الحاضر تتبع الى وزارة البلديات والاشغال العامة. اتبعت هذه المؤسسة منهجا محددا في اعداد المخططات الاساسية للمدن في العراق، يتفق في أطاره العام مع أي منهج اخر مع شيء من الخصوصية، يتكون هذا المنهج من ست مراحل، تبدا المرحلة الاولى (المرحلة التمهيدية) بجمع المعلومات واعداد المسوحات وتصنيف استعمالات الارض، فضلا عن دراسة الموقع، انتقالا الى المرحلة الثانية (مرحلة تحليل البيانات) التي يتم فيها التحليل الكمي للبيانات ولاستعمالات الارض، مع تحديد الاتجاهات الحالية لاستعمالات الارض، والمتطلبات المستقبلية من الارض،فضلا عن تحديد الاهداف الرئيسة للتخطيط.

تبدأ في المرحلة الثالثة مرحلة اعداد المخطط الاساس بتحديد الهيكل العام للمدينة، أذ أذ يتم تحديد اولي لمدى التوسع واتجاهاته، واقتراحات اولية للمناقشة واختيار انسب انسب المخططات، و تتبع هذه المرحلة اعلان المخطط للمناقشة وتدوين الاقتراحات الاقتراحات والتغييرات والاعتراضات في سبيل تضير المخطط الاساس والمصادقة عليه والمصادقة عليه ضمن المرحلة الخامسة (المخطط الاساس والتصديق عليه)، اما المرحلة المرحلة الاخيرة فهي عملية تنفيذ المخطط [٢٧].وتعتمد عملية اعادة النظر وتحيث المخططات الاساسية في حالة استحداث بلديات جديدة، حصول زيادات سكانية مفاجئة مفاجئة نتيجة موجات الهجرة الريفية للمدينة، تغيير القاعدة الاقتصادية في المدينة، صدور قرارات ذات علاقة مباشرة بتوزيع ونمط استعمالات الارض في المدينة، استحداث شبكات طرق وسكك الحديد[٢٨] .....الخ.

٢-٦-١ أسباب التلكؤ في تنفيذ التصميم الأساسي في العراق:

ان التنفيذ غير الفعال للمخططات الأساسية للمدن العراقية تعود أسبابه إلى ما يأتي:

١- قيود الموارد البشرية:

وهي تتمثل بالنقص في الكادر الوظيفي المدرب والبيانات القليلة غير الكافية ، وهذه القيود تؤدي إلى :

أ- استمرارية المركزية لصياغة الخطة .

ب- الحاجة لمواجهة الاختلالات بالاستفادة من المشرفين والاستشاريين الأجلب .

ج- تحديد النوعية للمخططات المعدة وعدم القابلية لمتابعة ومراجعة الخطط..

٢-مركزية العملية التخطيطية:-

ان تمركز العدد الصغير من المخططين المدربين في العاصمة بغداد يجعل الفرق التخطيطية بعيدة عن المشاكل التي تحدث في مدن المحافظات التي تؤثر على النوعية للمخططات المعدة وتنفيذها .

٣- القيود التنظيمية (organization constrains)

في الحقيقة من الصعب جدا أن نفصل القيود التنظيمية عن المشاكل الأخرى ، ولذلك فان الصعوبات التنظيمية تضاف إلى مشاكل التنسيق والتعاون أو تدعم العزل بين اعداد الخطة وتنفيذها ، من خلال:

أولا :- بأن النظام الإداري المحلي غير منظم بشكل ملائم إلى التخطيط في مجتمع ذو تغيرات سريعة.

ثانياً : إن البلديات تتخذ أحياناً قرارات لا تتماشى مع المشاريع التخطيطية ، ويعود هذا إلى سوء الفهم أو الاهمال للعملية التخطيطية.

٤- الفشل في التنسيق :-

وهذه هي احدى المشاكل الرئيسة التي تمنع التخطيط الفعال ، فالصعوبات في التنسيق تتواجد سواءاً بين هيئات الحكومة المركزية ومؤسساتها أو ضمن عمل هذه الهيئات أو المؤسسات وبين الحكومة المحلية والمركزية ،وهي:

أ- الاخفاقات في التنسيق لمخططات التنمية.

ب- أن الهيئات الحكومية تتخذ قرارات من جانب واحد من دون الرجوع إلى السياسات والمقترحات في المخطط الأساسي والمخططات التفصيلية .

٥- النقص في التشريعات التخطيطية:

لا يوجد في العراق نظام منفرد للتشريع التخطيطي، والصلاحيات والإجراءات قد تم تطويرها بشكل ضبابي. وقسم من الوظائف المهمة يعود تأريخها إلى الثلاثينات ولم يتم تعديلها بشكل جذري لحد الآن.

٦- المستوى المتدني للمشاركة المجتمعية:

أثبت الواقع العملي أنه من غير المحتمل أن الجماهير تريد أن تفهم الضامين لمشاريع التنمية أو أن تستجيب إلى الفرص لعمل ممثلين لهم. ولا يقدم الجمهور اعتراضاته بشكل عام إلا فيعدد من الحالات، عندما تتعارض العملية التخطيطية معمصلحهم.

٧- الفصل لصياغة الخطة والتنفيذ:

إن التشريع التخطيطي في العراق لا يعطي قاعدة واضحة بالنسبة لتنفيذ المشاريع، لأن مديرية التخطيط العمراني لا تمتلك الصلاحيات التي تستطيع أن تضمن بها بأن السياسات والمشاريع المعمولة في الخطة تجري بصورة مسايرة للخطة أيضا.

٨- عدم الانسجام والتوافق بين الأهداف للتخطيط والوسائل لتنفيذ المشاريعللمخططات

الأساسية لعدد من المدن كانت غامضة نسبياً في أهدافها وأن تنفيذها كان يحتوي على خلل كبير , أما فيما يتعلق بجلب السيطرة، فقد لحظ أنه لا توجد آلية لضمان عمل المؤسسات الحكومية ضمن إطار العمل للمخطط الأساسي .

٢-٦-٣- التشخيص العام لآلية أعداد المخططات الأساسية للمدن في العراقيالحالي

في إطار هذه التجربة سجل مجموعة من الملاحظات الأساسية وذلك من واقع دراسة أشكال مختلفة من مشاريع التنمية الحضرية(أعداد المخططات الأساسية للمدن العراقية) بشكل عام أذ يرى الباحث :

- إن مخططات التنمية الحضرية تعكس سياسة تنموية / عمرانية متكاملة فنياً ، أذ استوعبت بداخلها الى حد ما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية .

- إن إعداد تلك المخططات قد تم باستحضار تأثيرات الأطراف الأخرى (قطاعات البنية الأساسية والخدمات ، ... الخ) من المعلومات المتاحة والخبرات الفنية المتخصصة (فريق العمل الاستشاري) ... أو من خلال التنسيق وتبادل المعلومات مع هذه الأطراف ، وإن كان لا يرقي لدرجة المشاركة الكاملة في إعداد المخطط، بحيث ظل الدور المركزي للطرف الأساسي (مديرية التخطيط العمراني) بارزا ومهيمنا.

- إن الأطراف الأخرى (وزارات التخطيط والتعليم والصحة ... الخ) ورؤاها الخاصة أو أولوياتها المكانية لم يتم تمثيلها بالكامل في عملية إعداد المخططات الأساسية ، إلا من انتقال قدر ما (مسموح به) من المعلومات ، سواء عن الأوضاع الراهنة أو التوجهات المستقبلية (العامة) ، وبذلك انكمشت أو غابت الفاعلية الحقيقية للأطراف الأخرى (المجتمع المحلي ... قطاعات الخدمات والبنية الأساسية ... الخ) وتم اختزالها ضمن تأثير الطرف المركزي الأساسي ، وهو ما أدى لحرمان عملية صنع القرار من معطيات جوهرية أثرت من دون شك على المنتج التخطيطي ، ليس باعتباره منتجاً فنياً ولكن باعتبار ضرورة أن يكون هذا المنتج " واقعياً " لأقصى درجة ومعبراً بدقة عن توجهات وأولويات كل الأطراف الفاعلة.

- إن المنتج التخطيطي على الرغم من انه قد حقق مستويات فنية جيدة في أحيان قليلة فإن غياب التأثير الفعلي لهذه الأطراف قد أثر على إمكانية تنفيذ المخططات ألأساسية نتيجة لغياب تلك الأطراف عن المشاركة الفعلية في عملية اعداد المخططات.

- إن الأطراف المحلية على وجه التحديد (الإدارة المحلية والمجتمع المحلي) كانت تفاجأ غالباً بالمنتج النهائي (المخططات) وتصبح غير قادرة على فهمه أو استيعابه ، ومن ثم قبولها والالتزام به.
- إن الخطط القطاعية للبنية الأساسية والخدمات وغيرها في اطار مخططات التنمية الحضرية المعدة لم تكن ملزمة لقطاعات الخدمات (التعليم والصحة مثلاً) ، سواء على المستوى المركزي (الوزارات) أو على المستوى المحلي (الإدارات المعنية بالمحافظات) لأنها لم تشارك بالفعل في اتخاذ القرارات الخاصة بالخطط القطاعية. وتظهر هذه الحقيقة بوضوح كامل في الفصام بين القرارات التخطيطية وآليات التمويل الحكومية بالخطط السنوية .
- إن التخطيط العمراني قد أتاح قدراً من المشاركة للمجتمع المحلي لإبداء الرأي في المخططات العمرانية بجلسات استماع عامة يتم فيها تسجيل آراء المشاركين. ولقد تم استخدام هذه الآلية بالفعل في مجموعة من الحالات أذ يتم عرض المنتج النهائي للمشروع . ونتيجة لغياب المشاركة في مرحلة الإعداد ولغة الخطاب الفني المتخصص أحياناً فإن التواصل بين المخطط والمشاركين كان يتسم بالصعوبة في كثير من الأحيان وينتهي – في معظم الاحيان – بالرفض لجزئيات معينة لسوء الفهم أو تعارض المخطط مع مصالح فردية أو مصالح فئات خاصة .

- يمكن تصنيف الهامش التي أتاحه التخطيط العمراني لمهام الأطراف الأخرى (المجتمع المحلي) على أنه أساساً عملية " تعرض " Exposure لمشروع التنمية الحضرية فقط وليس مشاركة حقيقية Participation نظرا؛ لان التخطيط العمراني تحتفظ بالسيطرة الكاملة كطرف أساسي يحتكر المعلومات والخبرة الفنية المتخصصة ، وفضلاً عن ذلك فردية المبادرة الكاملة والقوة المرتبطة بها.

إن تجربة المديرية العامة للتخطيط العمراني تتطلب نقلة نوعية في اتجاه تعميق مشاركة الأطراف المعنية المختلفة , وبحيث تتمكن الإدارة المحلية من القيام بواجبها الطبيعي في إعداد المخططات الأساسية للمدن بآليات مشاركة محلية قوية ، مع قيام المديرية بواجبها الطبيعي التي حدده القانون في رسم السياسات العامة على المستوى الوطني والقيام بالدور المركزي في المراجعة الفنية قبل اعتماد المخططات التي تعدها الإدارات المحلية.

٣- الاستنتاجات :

٣-١ الاستنتاجات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية

١ .إن أُس العدالة الاجتماعية هي القاعدة التي تنطلق منها جميع خطط التنمية الاستراتيجية غير أن أُس تنفيذ مشاريع التنمية الحضرية لا يتم بشكله السليم إلاّ عن طريق إنشاء وتعزيز بنى مؤسسية ومجتمعية قادرة على قيادة عملية التخطيط والتنمية الحضريتين بشكل متواصل ورصين. ولعل أهم البنى المؤسسية على الصعيد المحلي هما التخطيط العمراني والبلدية ، أما البنى المجتمعية فهي تتشكل من المجلس البلدي من جانب ومن ممثلي مؤسسات المجتمع المدني من جلب آخر.

٢. أن المدن تظل المكان الذي يترعرع فيه الحلم الإنساني نحو الاستقرار والأمان والسعادة. ففي المدن تصاغ الطموحات الفردية في السعادة وتنسج الآمال لمستقبل واعد ، وفيها يتشكل المستقبل الجمعي للإنسانية ، لذا فنحن جميعا مطالبون في صيانة هذا المستقبل والعمل معا لنمو ورخاء المدينة بأعداد مخطط أساسي لها يستند على المشاركة المجتمعية بهدف تحقيق سعادة وكرامة مواطني المدينة كافة وبهدف ضمان التمتع بثمار التنمية والتقدم لجميع مواطني وسكان المدينة.

٣. هناك تحدي يتعلق بمواطني المدينة أنفسهم ، أي بمقدار وعي المواطن داخل المدينة وبالواجبات المترتبة على ذلك وهنا تتمركز فاعلية المجلس البلدي ومنظمات المجتمع المدني والأطراف المشاركة ألأخرى في إطلاق حملات إعلامية مكثفة لزيادة وعي هؤلاء المواطنين بالقضايا التخطيطية الحساسة التي تمس المدينة على سبيل المثال لا الحصر موضوع المخطط ألأساسي وأهميته ..

٤. أن انبثاق نظام يشجع المشاركة المجتمعية في كل اقليم او محافظة، و يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ورسم اتجاهات التنمية في الاقليم، وبما يضمن حقوقه ويجعله متحررا من السلطة تقود إلى تأسيس ما سمي بالحكم الصالح أو الرشيد.

٥. إن تعزيز سلطة البلديات والحكومات المحلية ، كما تراها السلطات السياسية الاصلاحية الوطنية ، هي ذراع السلطة المركزية لملامسة المواطن ، فهي ، أي السلطات البلدية ، تشكّل النافذة التي من خلالها تنقل السلطات المركزية حاجات المجتمع المحلية وأولويات المواطن كما تشكّل المرونة والقدرة على الاستجابة إلى مطالب الناس.

٦. أن إشراك مواطني المدينة (كأفراد أو مؤسسات) في تحديد أولويات التنمية المحلية من جانب وكذلك إشراك مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والمعنية بجميع مستويات التنمية هما الكفيلان بصياغة سياسة تنموية متوازنة محليا. غير أن إشراك المواطن في عمليات تحديد الاولويات في سياسة التنمية ليست تلقائيه .

٣-٢ الاستنتاجات الخاصة بتقويم المخطط الأساسي لمدينة الكوت كما يأتي:.أخفقت المخططات الأساسية السابقة لمدينة الكوت في تحقيق أهدافها بعد مرور مدة على أعدادها والمصادقة عليها وذلك نتيجة افتقارها الى المشاركة المجتمعية فضلا عن الأخطاء الكبيرة في تقديرات المخططات السابقة للحاجات الفعلية لاستعمالات الأرض المختلفة .

٢. تعرض المخطط الأساسي لمدينة الكوت إلى مشاكل متعددة وأخطاء تصميمية وتنفيذية أدت بالنتيجة إلى إجراء عمليات عديدة لتحديثه وهذه الأخطاء هي:-

- عدم تنفيذ البناء العمودي إلا بنسبة قليلة جداً .
- تداخل الأحياء السكنية مع بعضها أي عدم وجود حدود فاصلة واضحة بين المحلات وخاصة القديمة منها.
- تغيير في استعمالات من سكني إلى تجاري.
- عدم تنفيذ البلدية للمخطط بشكل دقيق مما أدى إلى حدوث خلل في هيكله.
- حدوث حركة غير طبيعية في الإفرازات نتيجة لصدور توجيهات مركزية لإفراز أراضي مما أدى إلى استنفاد رصيد المخطط الأساسي والذي أدى إلى التوسع على محاور عديدة .
- إن الفضاءات الممثلة لمراكز المحلات السكنية لا تنسجم مع حجم المحلات السكنية أو كثافتها السكانية.
- عدم وجود نظام معين لتوزيع الكثافات السكانية في مدينة الكوت، ،أذ وزعت أراضي بمساحة ٢٠٠م٢ لتشكل كثافات سكانية عالية. فضلا عن وجود حالة التبعثر في الكثافات السكانية وتجاوز قيم الكثافات السكانية للمعايير المحلية الموضوعة والخاصة بهذا المجال.
- خلو مركز عدد من المحلات السكنية من المحلات التجارية.
- عدم تنفيذ المراكز القطاعية أحدث خللاً في التسلسل الهرمي الوظيفي للخدمات التجارية وجعل من المدينة مدينة ذات نواة واحدة في مركز المدينة ولذلك فإن أغلب الناس في المدينة يتوجهون يومياً إلى مركزها من أجل التسوق مما يؤدي الى زيادة في الازدحام.

- تداخل المنطقة الصناعية مع الأحياء السكنية بدون وجود حزام أخضر فيصل بين الاستعمالين وهذا يعد خطأ تخطيطياً نتيجة تعرض هذه الأحياء السكنية إلى التلوث البيئي والبصري.
- الإهمال الكبير للخدمات الترفيهية وتحول الحدائق وساحات لعب الأطفال والمتنزهات إلى أماكن لرمي النفايات.
- التوزيع غير المتوازن للحدائق والمحلات الجديدة.
- تعاني خدمات النقل في مدينة الكوت من مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها بالشكل الآتي:-
- عدم تنفيذ عدد من الشوارع بعرضها التصميمي نفسه.
- عدم كفاية موقف السيارات وعدم موازنة توزيع القائم منها، فضلا عن أن عدد منها عبارة عن أراضي مفتوحة والبعض الآخر غير منفذ بسبب المواصفات الخاصة بالمرآب..

٣ .إن استحداث جامعة واسط يولد حملا إضافياً جديداً على مدينة الكوت لم يحسب حسابها.

٤.تعاني المدينة من مجموعة من المشاكل التنظيمية والتنفيذية والإقليمية والإدارية والتشريعية مثل :-

- عدم وجود برنامج زمني لتنفيذ المخطط الأساسي.
- عدم امتلاك البلدية لصلاحيات والمرونة الكافية في مجال التنفيذ والمعالجات.
- عدم كفاية الكادر الفني والتخطيطي المختص.
- عدم ممارسة المجلس البلدي لدوره المؤثر المتكامل على المستويات المختلفة.
- تقييد استثمار قسم من الأراضي بسبب كونها مثقلة بحقوق تصرفية.
- إيقاف الاستملاك حال دون تنفيذ قسم مما جاء بالمخطط.

٥.هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى التلكؤ في تنفيذ المخطط الأساسي أهمها:-

أ- قيود الموارد البشرية.

ب- مركزية صناعة القرار.

ج- القيود التنظيمية.

د- الفشل في التنسيق.

هـ- النقص في التشريعات.

و- المستوى المتدني للمشاركة المجتمعية أن لم تكن معدومة.

ز- عدم الانسجام بين أهداف التخطيط ووسائل التنفيذ .

٦.لم يأخذ المخطط الأساسي لمدينة الكوت بالاهتمام الى الإمكانيات التنموية التي تتمتع بها مدينة الكوت بالشكل الأمثل.

٧. هناك حاجة فعلية وضرورية الى رؤية مستقبلية في أعداد المخطط الأساسي تستند على المشاركة المجتمعية.

٤- ا لتوصيات

٤-١ توصيات عامة :

١- العمل على تفعيل تأثير المشاركة المجتمعية التي يفترض ان تكون هي المستهدفة أساسا والأخذ بالاهتمام ان الادارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والاستثمار الخاص فمن دون المشاركة من ادنى الى أعلى لن تتمكن الحكومات المحلية من التخطيط للتنمية المحلية بشكل دقيق.

٢- ان تكون هناك دراسات جدوى فنية واقتصادية لمشاريع التنمية الحضرية ،كما يتعين ضرورة توافر نظم معلومات تضمن التخطيط لمشاريع التنمية الحضرية على أسس موضوعية

٣- التنسيق بين الوحدات المحلية وبين الحكومة المركزية لتحقيق التكامل في مشاريع أعداد المخططات الأساسية لأنها المنطلق التي تنطلق منه خطط التنمية المحلية على وفق أولويات التنمية لعموم اقاليم البلد.

٤–تطوير المؤسسات التخطيطية والتنموية على المستوى الاقليمي ودعمها في اجهزتها وكوادرها المتخصصة لكي تكون قادرة على القيام بمهامها على وفق اليات الفعل التخطيطي اللامركزي للمرحلة اللاحقة بما يحقق التكامل بين وحدات التنمية المحلية.

٥– دعم الحوار السياسي وادارته في تنظيم العملية التخطيطية في الزام المحافظات لبناء قاعدة بيانات تخدم المحافظة او الاقليم وتخدم الوزارات ذات الصلة للوصول الى أهدافها عن طريق هذه المحافظات أي صعود القرار ثم نزوله والمسار الصحيح للقرار العقلاني ينتج عنه تنمية قدرات الانسان لمزيد من اللامركزية للعملية التخطيطية بإشراكه في تحمل المسؤولية

٦– اعطاء الشخصية الاعتبارية للوحدات المحلية والحرية في اتخاذ القرار والمشاركة في العملية التخطيطية بشكل فاعل لاسيما عملية تقويم المخطط الأساسي للمدينة.

٧–سن قوانين ديمقراطية وعصرية، تستجيب للتطور الاجتماعي والتاريخي والابتعاد عن النمط المتوارث القائم على العلاقة العمودية والهرمية بين السلطتين المركزية والمحلية.

٨– القيام بإعطاء مواد دراسية ومناهج تتعلق بالمشاركة المجتمعية وأهميتها من أجل ترسيخها والفهم الصحيح لها .فضلاً عن التوعية بوسائل الأعلام المختلفة من صحافة وتلفزيون للتعريف بها ، وكذلك نشر البحوث المتعلقة بهذا الموضوع من أجل ألزام المواطنين بها.

٩– ربط التخصيصات المالية من الحكومة المركزية بفاعلية إدارة المناطق والمدن في وضع سياسات عامة ومخططات والقدرة على تلبية احتياجات السكان المحليين.

١٠– إنشاء مظلات وشبكات بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مشترك مشترك على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي بهدف تبادل الخبرات بين

المنظمات غير الحكومية تستطيع التأثير على السياسات العامة ووضع أولويات المجتمع على جدول أعمالها لتكون قوى ضاغطة لتنفيذ المخطط الأساسي للمدينة للمدينة

١١- ضرورة أن تهتم المنظمات غير الحكومية بالمجال الاقتصادي لما له من أهمية في تطوير المجتمع المحلي فضلا عن أبعاد التنمية المحلية الأخرى بتبني وتشجيع المشاريع الاستثمارية انطلاقا من المشاركة المجتمعية بوصفها أساسا لتحديد الأولويات .

١٢- ضرورة أن تفعل المنظمات غير الحكومية علاقتها بمنظمات المجتمع المدني الأخرى والحركات الاجتماعية المختلفة وحثها على المشاركة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية . وذلك بتنسيق الجهود مع الاتحادات والنقابات فضلا عن القطاع الخاص من اجل تجاوز المعوقات كافة التي تقف أمام العملية التخطيطية خاصة ما يتعلق بالمخطط الأساسي للمدن.

١٣- تعد البيئة القانونية من أهم العوامل التي قد تعيق عمل المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية . لذا يوصي البحث بأن تكون القوانين واضحة فيما يتعلق بمقدار ما تستطيع أن تساهم به هذه المنظمات في مختلف المجالات و لاسيما التخطيطية منها.

١٤- بناء قاعدة بيانات ومعلومات عن المنظمات غير الحكومية العراقية لسد الفجوة والنقص في هذا المجال ولخدمة الباحثين وصانعي القرار.

٤-٢ التوصيات الخاصة :

لتفعيل تأثير المشاركة المجتمعية في الإشراف على إعداد خطط وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية يتطلب ما يأتي:

١.إتاحة الفرصة للمجلس البلدية لكي تؤثر تأثيرا فاعلاً في التخطيط الحضري بما يتميز به بما يتميز به أعضاؤها من معرفة بالإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية والخصوصية المحلية لمناطقهم وحماسهم لتطويرها، وزيادة إسهاماتهم في بلورة

وصياغة التوجهات العامة لسكان المنطقة عند تقويم المخطط ألأساسي بوصفه الموجه الموجه والمرشد لنمو المدينة.

٢ .تفعيل المجلس البلدية لتكون رافداً أساسياً لتطوير المخطط ألأساسي و شحذ الإمكانات والمقومات المحلية وتكس اهتمامات المواطنين بشكل دقيق وواقعي لتشكل قوى ضاغطة لتنفيذ المخطط ألأساسي بالكامل.

٣ .استخدام أنظمة الحاسب الإلكتروني خصوصاً التي تربط قاعدة المعلومات بالموقع كنظم المعلومات الجغرافية لتسهيل عرض واسترجاع وتحديث المعلومات، مما يساعد في إعداد التقارير بشكل سريع وفي أي وقت يتطلب.فضلا عن ذلك تحقيق التواصل مع جميع الجهات الحكومية والأهلية إلكترونياً لتبادل المعلومات والاستفسار والتنسيق.

٤.توعية المجتمع وتشجيع السكان على الحوار ومناقشة المشاكل المحلية والمشاركة في التخطيط الحضري بالمشاركة في تقويم مراحل أعداد المخطط ألأساسي وذلك باعتماد الصحف المحلية وإقامة الندوات والمحاضرات التي تتناول هذا الشأن .

٥.توسيع صلاحيات الهيئات المحلية ورفدها بكل المقومات الضرورية بما فيها المساعدات المالية للوصول التدريجي الى وضع الاستقلالية بما يمكنها من تحقيق المشاركة المجتمعية

٦.التأكيد على مبدأ الانتخابات للمجلس المحلية ومجلس المحافظات والسعي لتحقيق أكبر نسبة لمشاركة المواطن فيها بأتباع الوسائل الإعلامية الفعالة والكفوءة..

٧.وضع نظام لتقييم اداء القيادات والوحدات المحلية بما يمكنها من التعرف على الجوانب الايجابية لإدائها؛ لتعزيزها والحفاظ عليها ،والجوانب التي تحتاج الى معالجة وتطوير لاتخاذ اجراءات مناسبة بشأنها.

٨.ضرورة الاهتمام بمشاريع التنمية الحضرية على المستوى الأكاديمي والعملي وعبر اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بها .

٤-٣ التوصيات الإجرائية

١ . تفعيل الدور المؤثر لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع الجهات الأكاديمية والبحثية لغرض تطوير وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في المجتمع المحلي .

٢.إشاعة مفاهيم المشاركة المجتمعية بشجيع السكان على المساهمة بممارسة مبدأ اللامركزية في ادارة الهيئات المحلية عن طريق الدورات وورشات عمل بشأن هذه المفاهيم وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

٣. وجود جهة مركزية تعنى بالإدارة المحلية في المحافظة يسند لها مسؤولية الرقابة على البلديات لضمان كفاءة الإدارة والتنسيق لمرحلة زمنية محددة.

٤ تشكيل وحدات متخصصة بالعلاقات العامة في الهيئات المحلية بما يساهم في تفعيل الاتصال بالمجتمع لبيان الاحتياجات وتحديد المشاكل بشكل يحقق التفاعل البناء بين المجتمع والحكم المحلي.

٥. تشكيل وحدة استشارية في مجلس المحافظة والمجلس البلدية تقع على عاتقها كل ما يتعلق بالتخطيط للوحدات المحلية.

٧- تشكيل مجلس في كل حي سكني يقع على عاتقه تحديد الاحتياجات والمشاكل ويرتبط بالوحدة الاستشارية في المجلس البلدي بما يعزز المشاركة المجتمعية في المجالات كافة و لا سيما التخطيطية منها وبما يتعلق بموضوع البحث.

٨ .تكوين لجنة دائمة للتخطيط يتكون أعضاؤها من المتخصصين والممارسين ونخبة من الأهالي يكون مهمتها الرئيسة تقديم المشورة والاقتراحات لمجلس المنطقة وكذلك دراسة ما يقدم للمجلس من خطط مقترحة من البلديات كما وقد تمت الإشارة اليها في الفصل الثالث.

٩.ألزام إدارات التخطيط في الأمانات والبلديات باستطلاع آراء السكان وأخذ موافقة موافقة المجلس المحلية في مراحل التخطيط المختلفة وجعلها جزءا من عملية التخطيط

التخطيط (Planning Process). علي سبيل المثال في مرحلة تحديد المشاكل وصياغة وصياغة الأهداف و الغايات، وفي مرحلة تقييم البدائل المقترحة، وفي مرحلة تنفيذ الخطط.

١٠.تأسيس مراكز للمعلومات يستلهم منها الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات والمستجدات وأخذ هذه العوامل بالحساب في جميع مراحل التخطيط.

٥– المصادر

٥–١المصادر العربية

٥–١–١ الكتب والبحوث العلمية

١. العمري، د.سناء وآخرون "دور المنظمات المهنية والمجتمع المدني في صنع القرار "مكتب الاستشارات /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد/٢٠٠٥

٢. جهاز بحوث ودراسات التعمير (٢٠٠٣) تحديث المخطط العام لمدينة الاقصر والارتقاء والتنمية لثلاثة مناطق – دراسة غير منشورة – القاهرة.

٣. جهاز بحوث ودراسات التعمير (١٩٩٩) مشروع التنمية الشاملة لمدينة الاقصر – المرحلة الثانية – ملخص المشروعات الاستثمارية (المتحف المفتوح وحى التراث) – دراسة غير منشورة – القاهرة.

٤. شرام, ولبورم ، ترجمة محمد فتحي ، " اجهزة الاعلام والتنمية الوطنية – دور الاعلام في البلدان النامية " (القاهرة : المكتبة العربية ، ١٩٧٠).

٥. طارق وفيق (٢٠٠٢) في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر : رؤية تحليلية لأبعاد الازمة . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . القاهرة

٦. غنيم، د عثمان محمد، التخطيط أسس ومبادئ عامة، جامعة البلقاء التطبيقية دائرة التخطيط المكاني،ط٢،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠١.

٧. – كمال ربيع مجدي ، " دور المشاركة المجتمعية كأحد الآليات الفاعلة في عمليات أحياء المركز التقليدي للمدينة العربية، جامعة القاهرة، المركز العربي للبيئة والعمران، ٢٠٠٤، ص: ٢ .

٨. ماجد فرج (٢٠٠٢) ترميم القاهرة . مصر المحروسة : اطلالة على ذاكرة الوطن . ماكس جروب . القاهرة .
٩. محجوب, علي عبد العليم ، "الادارة العامة وتنمية المجتمع" (سس الليان : مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ،١٩٦٢) ،.
١٠. محمد ، غازي رجب ، العمارة العربية في العصر الاسلامي في العراق ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٨٩ ،.

٥-١-٢ الرسائل والأطاريح

١١.الفتلي , باسل احمد خلف "تقويم كفاءة التصميم الاساسي لمدينة الحلة " اطروحة دكتوراه مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري و الاقليمي / جامعة بغداد ١٩٩٨.
١٢. صبري ,آمنة حسين, اللامركزية في التخطيط, دراسة في التخطيط على المستوى المحلي ,رسالة ماجستير, المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ,جامعة بغداد٢٠٠٥.

٥-١-٣ الدوريات

١٣.الأشعب ، خالص الحسني ، المقومات الضرورية للتصميم الأساس ، مجلة الجمعية الجغرافية ، المجلد الحادي عشر ، بغداد ، كانون الأول ، ١٩٨٠ ،.
١٤. الجوهري, عبد الهادي ، " المشاركة الشعبية والتنمية " ، مجلة تنمية المجتمع ، العدد ٤،(القاهرة: مؤسسة فريد ريش البرت ، اب ١٩٧٧).
١٥.كمونة، د حيدر عبد الرزاق، الإصالة والعمران في المدينة العربية، آفاق عربية، العدد العاشر، تشرين أول .١٩٨٧

٥-١-٤ المؤتمرات

١٥.المشاركة المجتمعية في العمل البلدي, ورقة عمل مؤتمر البحرين,٢٠٠٦
١٦.تقرير التنمية البشرية لمصر ، .٢٠٠٣

٥-١-٥ المطبوعات الحكومية

١٧.مقترح التصميم الاساس لمدينة الكوت، مديرية التخطيط العمراني، وزارة التخطيط، .١٩٧٩

١٨.منهاج دراسات التصاميم الاساسية للمدن والقصبات، مديرية التخطيط والهندسة العامة، وزارة البلديات، ١٩٧٣.

٥-٢ المصادر االأجنبية

١. Andrew Pearse & Matthias Stiefel , " Popular participation program participation occasional paper , (U.N.research institute for social development , ١٩٨٠) ..
٢. Catanese , Anthong , J.S.,Introduction to Urban Planning K New York , Mcgrawhill Book Company , ١٩٧٩.
٣. Felix A. Nigro & Lioyd G. Nigro , "Modern public administration " . (٥th . ed . New york : Harper & row , publishers , Inc . , ١٩٨٠) .
٤. Gallion , Arthur . The Urban Pattern , New York , Van Moster and Rein bold Co . , ١٩٦٣.
٥. Harold F.Alderfer,"Local government in developing countries".(New York: McGraw-H ill, Inc., ١٩٦٤), .
٦. RoscoeC.Martin,"public administration and Democracy".(Syracuse:Syracuse university press,١٩٦٥), .
٧. Sam Black , " practical public relations " . (London : Sir Isaag Pitman & Sons Ltd . , ١٩٦٢) , .

الهوامش:

(١) Harold F.Alderfer,"Local government in developing countries".(New York:McGraw-H ill, Inc., ١٩٦٤), p.٢١٧.

(٢) عبد الهادي الجوهري ، " المشاركة الشعبية والتنمية " ، مجلة تنمية المجتمع ، العدد ٤،(القاهرة: مؤسسة فريد ريش البرت ، اب ١٩٧٧) ، ص:٤٥ .
٣..د. سناء العمري وآخرون "دور المنظمات المهنية والمجتمع المدني في صنع القرار "مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد/٢٠٠٥م
(١) Fred Luthans , "Organizational behavior" . (London : McGraw-Hill Kogakusha , Ltd., ١٩٧٣) , p.٢٢٧ .
(٢) Anderw Blowers , "The Limited of power – The politics of Local planning policy:. (Oxford : pergamon press Ltd ., ١٩٨٠) , p.١٦٨.
(٣) Lioyed C. Irland , "Citizen participation – A tool for conflict management on the public lands" , public administration review , Vol.٣٥,No.٣,١٩٧٥,p.٢٦٨
٧ امنة حسين صبري'اللامركزية في التخطيط،دراسة في التخطيط على المستوى المحلي"أطروحة ماجستير مقدمة للمعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي/جامعة بغداد/ ٢٠٠٥

٨ - كمال ربيع مجدي ، " دور المشاركة المجتمعية كأحد الآليات الفاعلة في عمليات أحياء المركز التقليدي للمدينة العربية، جامعة القاهرة، المركز العربي للبيئة والعمران، ٢٠٠٤، ص: ٢ .
(٢) المشاركة المجتمعية في العمل البلدي,ورقة عمل مؤتمر البحرين ,المنامة ٢٠٠٦
(١) عبد الهادي الجوهري ، المصدر السابق ، ص : ٥٠- ٥١ .
١١ العمري،د.سناء العمري وآخرون"دور المنظمات المهنية والمجتمع المدني في صنع القرار"مكتب الاستشارات /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد/٢٠٠٥

(١)Roscoe C.Martin,"public administration and university press,١٩٦٥),p.١٧١. Democracy".(Syracuse: Syracuse
(١٣) Felix A. Nigro & Lioyd G. Nigro , "Modern public administration " . (٥th . ed . New york : Harper & row , publishers , Inc . , ١٩٨٠) , p . ٢٣٦ .
(٣) Sam Black , " practical public relations " . (London : Sir Isaag Pitman & Sons Ltd . , ١٩٦٢) , p . ١٦٩ .
(١) ولبورم شرام ، ترجمة محمد فتحي ، " اجهزة الاعلام والتنمية الوطنية - دور الاعلام في البلدان النامية " (القاهرة : المكتبة العربية ، ١٩٧٠) ، ص : ١٧٥ و ١٨٥ .
(١٦ Mcgrawhill Book Company , ١٩٧٩ Catanese , Anthong , J.S.,Introduction to Urban Planning K New York
(٢) الفتلي , باسل احمد خلف "تقويم كفاءة التصميم الأساس لمدينة الحلة " اطروحة دكتورا مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري و الاقليمي / جامعة بغداد ١٩٩٨.

[١٨]).Gallion , Arthur . The Urban Pattern , New York , Van Moster and Rein bold Co . , ١٩٦٣

(٤) الأشعب ، خالص الحسني ، المقومات الضرورية للتصميم الأساس ، مجلة الجمعية الجغرافية ، المجلد الحادي عشر ، بغداد ، كانون الأول ، ١٩٨٠ ، ص١٣٤ -١٣٨.

(١) محمد ، غازي رجب ، العمرة العربية في العصر الاسلامي في العراق ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٣٣.

(٢) كمونة, د حيدر عبد الرزاق, الأصالة والعمران في المدينة العربية,آفاق عربية,العدد العاشر,تشرين اول ١٩٨٧

([٢٢]) Catanese , Anthong , J.S.,Introduction to Urban Planning K New York , Mcgrawhill Book Company , ١٩٧٩>

(٤) ،د عثمان محمد غنيم ،التخطيط أسس ومبادئ عامة، جامعة البلقاء التطبيقية دائرة التخطيط المكاني،ط٢،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠١.

(١) لمزيد من التفصيل يراجع الى :
جهاز بحوث ودراسات التعمير (١٩٩٩) مشروع التنمية الشاملة لمدينة الاقصر – المرحلة الثانية – ملخص المشروعات الاستثمارية (المتحف المفتوح وحى التراث) – دراسة غير منشورة – القاهرة.

(٢)جهاز بحوث, المصدر السابق نفسه

(١) لمزيد من التفصيل يراجع الى : جهاز بحوث ودراسات التعمير (٢٠٠٣) تحديث المخطط العام لمدينة الاقصر والارتقاء والتنمية لثلاث مناطق - دراسة غير منشورة – القاهرة.

(١) منهاج دراسات التصاميم الأساسة للمدن والقصبات، مديرية التخطيط والهندسة العامة، وزارة البلديات ،١٩٧٣

(٢) مقترح التصميم الاساس لمدينة الكوت، مديرية التخطيط العمراني، وزارة التخطيط، ١٩٧٩.